

## دور السياسات المالية في الدعم السعري للمنتجات الزراعية في العراق ( مع التطبيق على محافظة واسط )

أ.م.د. جعفر طالب احمد  
كلية الادارة والاقتصاد - جامعة واسط

### المقدمة

الدعم السعري للإنتاج الزراعي من الأمور المهمة ومن الضروري إيجاد الحلول الناجحة بموضوعية لوضع العلاج اللازم لدعم الأسعار الضرورية للنهوض بهذا القطاع حيث إن القطاع الزراعي متعرّضاً كثيراً في العراق والأسباب معروفة , وقد بدأت الدولة تستورد حتى الخضار من بلدان الجوار .  
أن اعتماد الاقتصاد العراقي على إيرادات النفط بنسبة كبيرة تجعل مواردنا معطلة , وتسبب خسارة كبيرة ليس على مستوى الإنتاج وإنما على مستوى راس المال الثابت المتمثل بالأرض مما نراة من تملح الأراضي واستبعادها من دائرة الإنتاج .

إن المقصود بالدعم الزراعي هو أسلوب الدولة المتبع لمساعدة المزارعين لكي يزداد الإنتاج والحد من التقلبات في الأسعار وضمان دخل مستقر للفلاحين , وهو نظام يتبع في مختلف دول العالم , حيث أن أتباع السياسة الزراعية في دعم المنتجات الزراعية هو الغرض بزيادة الإنتاج الزراعي لكي يسد الطلب المتزايد على هذه السلع وبالأخص الغذائية هو هدف السياسة الاقتصادية ويمكن أن يتحقق من خلال الدعم السعري للإنتاج الزراعي . أن الدعم السعري ليس فقط في الدول النامية وإنما حتى في الدول المتقدمة ولكن الهدف يختلف في الدول النامية عن المتقدمة حيث تطبيق التكنولوجيا في البلدان المتقدمة يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبدوره يؤدي إلى وجود فائض في الإنتاج مما يؤدي إلى قلة الطلب على المنتج لكون معدلات النمو السكاني في الدول المتقدمة قليل بالمقارنة مع الدول النامية ولا يتناسب مع زيادة الإنتاج وهذا يؤدي إلى انخفاض أسعار الإنتاج الزراعي مما يسبب الأضرار بالمزارع فيأتي دور الدولة لدعم سعر المنتجات الزراعية للمحافظة على التوازن .

## فرضية البحث

إن الدعم السعري للمنتجات الزراعية يكون له تأثير<sup>78</sup> مباشر على المزارع في الاطمئنان على ديمومة إنتاجه , وان استقلالية القرار الاقتصادي وفصله عن القرار السياسي يعطي اندفاع للقطاع الزراعي بالنمو ويرفع من الكفاءة الإنتاجية في هذا القطاع .

## مشكلة البحث

إن الدعم السعري للمنتجات الزراعية له جانب سياسي وآخر اقتصادي , ان الجانب السياسي لا يخدم المزارع وانما يشكل إطار الدعاية لنجاح الحكومة , أما الجانب الاقتصادي فيتحدد في دعم الدولة لأدوات الإنتاج من قروض وخدمات زراعية وبشكل كبير ودعم لأسعار المنتجات الزراعية مع البحث في كون سياسة الدعم تحقق هدفها من عدمه , وهل تساهم في زيادة الكفاءة الإنتاجية .

## هدف البحث

إن الهدف هو اثبات صحة فرضية البحث وملاحظة الدعم السعري هل حقق أهدافه , والبحث في البدائل في دعم الأسعار ودعم أدوات الإنتاج , لكي نحدد مقدرة كل منهما في تحقيق أهداف الدعم , وكذلك تحديد وتشخيص الآثار المترتبة على التغيرات , . وهذا يتطلب وجود صيغ تأخذ بنظر الاعتبار خصوصية المنطقة ولا تطبق أدواتها بشكل ميكانيكي .

## أسلوب البحث

البحث يتضمن أربعة فصول تتأول الفصل الأول العرض النظري للدعم السعري المتضمن التعريف بالدعم السعري وكذلك الدعم المقدم في الدول النامية والمتقدمة وأثاره الايجابية والسلبية وتتأول الفصل الثاني الدعم السعري للمنتجات الزراعية في العراق ومساهمة أنواع الدعم للوصول إلى الهدف والفصل الثالث أنواع الدعم السعري في العراق مع اخذ مؤشرات وحقائق عن الاقتصاد وهل بالا مكان القيام بالدعم من عدمه ثم تتأول الفصل الأخير الدعم السعري كنموذج بالا مكان تطبيقه ثم الاستنتاجات والتوصيات والمصادر .

## الفصل الأول المدخل النظري للدعم السعري

### المبحث الأول . التعريف بالدعم الزراعي

الدعم هو إنفاق الدولة الايجابي على مشاريع القطاع الزراعي لمساعدة ذوي الدخل المحدود من اجل تقليل الفوارق بين الدخول والثروة للأفراد وهذا يعني تدخل الدولة في كسر آلية العرض والطلب لصالح المواطن . وفي الدول ذو الأنظمة المركزية يظهر تدخل الدولة بوضوح ، ويتجلى ذلك من خلال إتباع الحماية الكمركية وعدم السماح لتصدير الحاصلات الزراعية مما يسبب تدهور أسعار الحاصلات كدعم للصناعات المحلية ويكون ذلك على حساب المزارعين ، لذلك طالب الكثيرون من المفكرين بإلغاء القيود ورفع شعار دعه يعمل دعه يمر ودعوا لتصدير الحاصلات والحد من القيود كما جاء في نظرية فرانسو كيناي ( الجدول الاقتصادي ) وعلى أثرها جاء الكلاسيك مطالبين بالمبدأ الحر وظهر الاشتراكيون الذين طالبوا بتدخل الدولة وجاءت الحروب مع اطلالة القرن العشرين ومعها الأزمات وعكس أثارها على الزراعة وخاصة في العراق حيث الثمانينات والتسعينات تميزت بالحروب والحصار ورفع الدولة يدها عن كل ما من شأنه مساعدة المواطن ، فالغي الدعم وتوصل المواطن العراقي إلى اقل المرتبات في تاريخ البلدان العربية المعاصر ، حيث كانت الدولة في النصف الثاني من القرن الماضي ولأربعة عقود سبقت فترة الحصار تقدم الدعم للإنتاج الزراعي والآن أصبح وبعد عام 2003 ومجيء الحكومة المنتخبة يقتضي التدخل الحكومي ولو بفترات زمنية محددة ولكن أمرها ضروري للنهوض بالقطاع الزراعي من خلال تشجيع الإنتاج ودخول المكننة بمكافحة الحشرات ودخول الأصناف الجيدة من التقاوي و دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي والدعم السعري للحاصلات وكل ما من شأنه الارتقاء بمستوى الإنتاج للفلاح العراقي ، سيما وان هذا القطاع قد أهمل تماماً في العقدين الأخيرين لاهتمام النظام السابق بالحروب والتصنيع العسكري لذا ينبغي إعادة بناء الزراعة في العراق من استصلاح للأراضي وصيانة أنظمة الري والاهتمام بالسكن الريفي لتقليل الفوارق بين المدينة والقرية لكي تكون عنصر جذب لمن هاجر من الريف إلى المدينة أن يرجع إلى الريف حيثما يجد البيئة مؤهلة للقيام بالعمل الزراعي ووضع الخطوط العريضة للسياسة الزراعية التي يجب اتباعها للنهوض في النشاط الزراعي وزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني .

لقد اتبعت الحكومات الوطنية في العراق منذ التحرير من الاستعمار في عام 1958 نظام هيمنة الحكومة وسيطرة القطاع العام على مختلف النشاطات الاقتصادية وخاصة في سبعينات القرن الماضي , واستخدمت طريقة الإيجار والإكراه في مراقبة الأسعار ووضع التسعيرة من قبل الدولة وبعض الأحيان تدخل الدولة بواسطة موظفيها بالتدخل المباشر من خلال وكلاء مصلحة المبيعات الحكومي<sup>4</sup>

ويتخذ الإنفاق أو الدعم شكل نقدي لقطاع الزراعة , لما تحصل عليه من السلع الضرورية لديمومة الحياة , وتهدف الدولة في تدخلها إلى تحقيق أهداف كحماية المزارع من انخفاض أسعار المنتجات الزراعية نتيجة لزيادة الإنتاج المعروض في السوق , سيما وان آلية العرض والطلب تأخذ دورها بالشكل الصحيح في المنتج الزراعي وخاصة في الذروة أثناء الموسم الزراعي بالاضافة إلى حماية المزارعين من منافسة المنتجات الأجنبية المماثلة<sup>iii</sup>

كما وان زيادة الدخل الزراعي له دور كبير في زيادة الطلب على عوامل الإنتاج من قبل المزارعين وما يترتب عليه من زيادة الطلب على سلع الإنتاج وزيادة التوظيف , فضلا عن زيادة مستوى المعيشة الحقيقية نتيجة لزيادة الدخل الوطني الحقيقي<sup>(5)</sup> .

إن الدعم السعري للإنتاج الزراعي قد يؤدي إلى استغلال بعض الزارعين للفرق في الأسعار بحيث يأتي بحاصل رخيص الثمن من دول الجوار كإيران مثلاً لبيعه في العراق بالسعر المدعوم من قبل الدولة , حيث إن الدولة تفرض سعر لبعض السلع أعلى من سعر التوازن لصالح المزارع وذلك لتحقيق أغراض اجتماعية وسياسية<sup>(6)</sup> , فإذا لم تدخل الحكومة وفق نظام رقابي فسوف يختل التوازن ويصبح في القانون ثغرة تستغل من قبل العابثين في اقتصاد البلد والتلاعب بالأسعار المدعومة لصالحهم من خلال شراء الحاصلات المدعومة من دول الجوار ومن الطبيعي أن تكون البضاعة متردية وسعرها بخس لكي تبيعها للدولة بسعر الدعم , نتخدم ذلك مثلا سعر البنزين المرتفع في دول الجوار والرخيص في العراق الذي كان على أثرها تهريب البنزين لدول الجوار .

كذلك يكون تدخل الدولة في أمر<sup>7</sup> كهذا مهم وضروري , ومن الممكن ان تدخل الوله في دعم الأسعار الضرورية في حالة الطوارئ مثل الحروب والأزمات الاقتصادية حيث تتخذ الأسعار بواسطة سلطة مركزية .

### خصائص ومميزات القطاع الزراعي

ان الدول النامية والمتقدمة تدخل لدعم الأسعار سيما وان النشاط الزراعي فيه بعض الخصوصيات التي يمتاز بها عن بقية فطاعات النشاط الاقتصادي وكالاتي :-

1. نسبة راس المال الثابتة كبيرة في الزراعة : تمتاز الزراعة عن النشاط الاقتصادي الآخر بزيادة راس المال الثابت ويكون كبير جداً بالقياس بالصناعة وهذا يؤدي إلى ارتفاع نسبة التكاليف الثابتة التي يتحملها المزارع في حالة أنتج أم لم ينتج وهذا يؤدي إلى زيادة المخاطر التي يتحملها المزارع سواء وصل بإنتاجه للطاقة القصوى أو لم يصل<sup>(8)</sup> .

2. المخاطر واللايقين في الزراعة كبير : حيث ان العوامل الطبيعية تؤثر بالمنتجات الزراعية من حيث تأثيرها على نوعية الإنتاج وكميته , كما وان الإنتاج يخضع للظروف الطبيعية ونتاجه موسمي وفترة النضوج طويلة نسبياً . وبسبب عدم استقرار الأسعار نتيجة لعدم استقرار الدخل الزراعي من عام إلى عام يؤدي هذا إلى عدم التوازن بين الطلب والعرض.

في النشاط الزراعي يختلف الإنتاج ونوعيته عن النشاط الصناعي حيث تخضع الزراعة لقوانين الطبيعة وزيادة الإنتاج الزراعي يتم بسبب ميزة الارض الخصبة أو اتباع التكنولوجيا الذي تؤدي إلى استغلال اراضي اقل خصوبة لندرة الارض الخصبة اذا كانت قريبة من الاسواق , وهذا يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المزارع ونقل الإنتاجية , مما يؤثر في دخل المزارع , وهذا الامر يطلق عليه قانون تناقص الغلة .

ان الزراعة من المحاصيل الذي تخضع للمنافسة التامة و المزارع لا يستطيع السيطرة على الإنتاج ولا يستطيع معرفة كم هو الحاصل الذي يحصل عليه ولكن ممكن ان يقدر ذلك في حالة الظروف الطبيعية كون المزارع لا يستطيع السيطرة على قوى الطبيعة فإذا درت علينا الارض بعطائها نتيجة الخصب وازداد الإنتاج تصبح السلع الزراعية رخيصة لكونها تخضع للمنافسة ولا يمكن احتكار السلعة , لذلك تسعيرة المحصول من قبل الدولة يعطي امانا للمزارع في الاستمرار في الإنتاج<sup>(9)</sup> .

كما وان عرض المنتجات الزراعية مرّن بحيث يتعذر تحديد المقادير المنتجة بالزيادة والنقصان إذا تغير السعر , وان وحدة المساحة لا تستطيع زيادتها أو نقصانها لغرض زيادة الإنتاج كونها تخضع للظروف الطبيعية ومحدودة ولكن الزيادة النسبية للإنتاج في حالة استخدام الأسمدة والمبيدات على سبيل الفرض أو تكيف الظروف الملائمة لكسر هذه الآلية كالبوت البلاستيكية وغيرها من الطرق التكنولوجية والذي يعرقل مجال التطبيق هو زيادة سعر المنتج النهائي وكلفة الإنتاج العالي .

ان المشكلة التي تواجه الدعم الزراعي هو تدخل الفئة الطفيلية من كبار التجار في العبث بمقدرات الاقتصاد وينبغي وضع الرقابة وهذا مشروط بوجود الاستقرار الأمني في البلد وتوجه الدولة نحو تطبيق السياسات الاقتصادية وهي فرصه مواتيه لكي يطبق في محافظة واسط .

## مفهوم الدعم

الدعم هو الوسيلة والإجراء الذي يتخذ لدعم فئات المجتمع الضعيفة ومساعدتهم للقيام بإعمالهم لغرض توفير قسط من الراحة , وان ايسر أنواع الدعم هو الإعانة أو المساعدة المالية وقد اختلفت الآراء حول موضوع مكافأة الدول هل هو دعم أو امتياز وفي كل الأحوال فهو نوع من الإنفاق التي تقوم بها الدولة<sup>10</sup> شكل مجاني.

أما الإعانة فهي نفقات تمنحها الدولة وهي شكل من أشكال الإنفاق العام<sup>(11)</sup> فهناك إعانات دولية وأخرى داخلية وكذلك لكل منها ميزات , حيث أن الإعانات الدولية تستخدم دائماً لمساعدة دول تسندها في الاتجاه السياسي أما الداخلية فهي تحدد بإعانات إدارية لغرض مساعدة الهيئات العامة على أدائها للقيام بواجباتها , وهناك إعانات اقتصادية والهدف منها تشجيع الإنتاج وحمايته , وهناك دعم مباشر مثل دعم البطاقة التموينية المتواجد الآن في العراق بالإضافة لوجود دعم غير مباشر كما في دعم أسعار النفط الخام المخصص للمصافي والكهرباء وخفض كلفة الماء الصالح للشرب والاستعمالات المختلفة وكذلك دعم القطاع الزراعي.<sup>(12)</sup>

## أنواع الدعم الزراعي

ان الدعم الزراعي يتجسد في نوعين يمكن تفصيلهما وكالاتي:

### الأول . دعم أدوات الإنتاج ومستلزماته

وهو القيام بتقديم القروض والامكانات للمزارعين بشكل مباشر لضمان استمرار عملهم أو بشكل غير مباشر بهدف شعور المزارع برعاية الدولة له من خلال تقديم راس المال اللازم للعملية الزراعية , وهذا الدعم على عدة أشكال كالقروض الزراعية المقدمة من المؤسسات المختلفة بأقساط وآجال مريحة لا ترهق المزارع . ان الغرض من هذه الإعانة هو إسناد المزارع من خلال توفير راس المال اللازم لتشجيع صغار المزارعين على شراء الآلات والمكائن الحديثة , كذلك اعتماد الأسلوب العلمي في الزراعة كالمكافحة والتسميد واستخدام الأصناف الجيدة من التقاوي ... الخ وهذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبنعكس بدوره على دخل المزارع ورفاهيته مما يشجع الآخرين على ممارسة الزراعة فتكون الهجرة المعاكسة من المدينة إلى الريف والإعادة لتوظيف الموارد .

أن المنح والإعانات المذكورة سابقاً والمخصصة للقطاع الزراعي يتمثل في الخدمات واللوازم التي يحتاجها المزارع ويحصل عليها بأسعار الكلفة الحقيقية أو اقل وهذا هو هدف الدولة لكي تخفض تكاليف الإنتاج وتحسين نوعيته ليكون في متناول الجميع في القطاع الزراعي لمساعدة الفلاحين والمزارعين وهذا

يؤدي إلى ارتفاع دخل الفلاح .. أن الإعانات تقدم للقطاع الزراعي بهدف زيادة الإنتاج غرضها تخفيض تكاليف الإنتاج حيث إن التكاليف المرتفعة عائق في وجه زيادة الإنتاج ويعكسه تكون المنح هدر لأموال الدولة , وكثير ما حصل شيء من هذا القبيل في النظام السابق بصفة المحاباة لمن هو قريب من مركز القرار , كما ان هناك وجه آخر للإعانة قد تقدمه الدولة كإعانة نقدية لبعض المحاصيل الزراعية اذا ما رغبت في زيادة إنتاجها كزراعة القطن في محافظة واسط لغرض مد معمل نسيج الكوت بالمادة الأولية أو زراعة زهرة الشمس واستغلالها في تأسيس مصنع لصناعة زيت الطعام من زهرة الشمس لكون محافظة واسط تتفرد بين محافظات العراق بالزراعة الواسعة لزهرة الشمس والذرة الصفراء والمحصولين أهلين لاستخراج زيوت نباتية مهمة وتكون عنصر منافس للمنتجات الأجنبية المستوردة , وللإعانة مفهوم دولي وعلى فترات طويلة وقد قامت إنكلترا بإعانة منتجي القمح تشجيعاً لهم على تصديره إذ تمنح الإعانة للفلاح إذا ما انخفض سعر القمح عن حد معين حيث توجد هيئات غير حكومية في الولايات المتحدة الأمريكية تحت اسم CCC\* الدعم الأسعار بشراء المحاصيل .

\* هيئات خاصة في الولايات المتحدة منحت لها صلاحيات لدعم أسعار منتجات زراعية معينة عند مستوى معين عن طريق افتتاء نسبة من الإنتاج كافية لتثبيت سعر السوق.

### آثار الدعم على المنتج الزراعي

تشكل سياسة الدعم للإنتاج الزراعي عبأً ثقيل على الحكومة , ولكن الوضع الراهن في العراق وبمحافظة واسط يستوجب عملية الدعم كون الفلاح يستعمل الأدوات التقليدية ولا يملك من المعرفة الشيء الكثير , وعليه وجب الدعم ولو لفترة معينة

حيث أن سياسة الدعم عندما لا تحقق هدفها تصبح مشكلة ولكن دعم المزارع مع المتابعة لكي يستطيع الفلاح الاعتماد على نفسه في الإنتاج لكي يرفع الدعم وتتحكم في آلية العرض والطلب وحرية الأسعار .

إن سياسة الإعانة لأدوات الإنتاج ينشمل فيها الجميع ولا تفرق بين المزارع الكفاء والذي هو اقل كفاءة , وبذلك يفقد الدعم هدفه وتضيع الفرصة البديلة لهذا المال ولا يتم تحقيق العدالة الاجتماعية , إذ أن استشارة ذو الشأن في هذا المجال مع وجود التحويل الضروري لغرض الوصول بالمال للجانب الأمين ولا يهدر دون مسوغ , وهناك ظاهرة مهمة وجديرة بالتنبيه وهو أن المزارع يتردد في الدخول في العملية الإنتاجية خوفاً من المجهول خصوصاً لزراعة نبات جديد أو تطبيق آلية حديثة ويفرض المغامرة لأنه غير مطمئن على السعر الجديد المرتقب لذلك أعانة الدولة تكون عون للفلاح .

### ثانياً . الدعم السعري للإنتاج الزراعي

والقصد هو دعم الدولة للأسعار الزراعية وتأثيرها على العوامل المحددة للسعر أي على آلية العرض والطلب , أو التأثير على السعر مباشرةً باتباع وسائل متعددة تختلف من دولة إلى أخرى حيث ان الدول العظمى هدفها استقرار الأسعار .

إن تحديد الحد الأدنى للأسعار ضروري لحماية المزارع حيث يبقى الفلاح حر في تصريف بضاعته , وإذا وصلت إلى الحدود الدنيا تكون الدولة الضامنة للشراء حيث تكون المخاطر على الدولة التي تستطيع تحمل الخسارة ولكن من الصعب على الفرد محدود الدخل تحمل هذه الخسارة<sup>13</sup> . إن هذا النوع من الدعم ضروري لضمان استمرار الإنتاج وزيادته , وهذا الأمر مهم تطبيقه في العراق في الوقت الحاضر , كون المرحلة الراهنة تستوجب ضمان الدولة للمزارع لكي يستطيع الوقوف والاعتماد على نفسه .

تهدف الدولة في أحيان معينة باتباع سياسة لتحديد العرض أو تقييد الإنتاج لغرض حماية المزارع من الانخفاض في الأسعار وهذا يعين المزارع العراقي على الأقل في الفترة القصيرة والمتوسطة , كذلك تخلق الدولة فرص للطلب على الإنتاج الزراعي عن طريق تصديره أو إقامة صناعات غذائية , أما المشكلة التي يعاني منها العراق هو انخفاض

الإنتاجية وتخلف الإنتاج وسوء استغلال الموارد , وهنا يكون الأمر مختلف حيث ان مهمة الدولة واسعة من خلال زيادة الإنتاج وإعادة توزيع الموارد وإدخال الأساليب العملية الحديثة في الزراعة وهذا يحتاج إلى اهتمام الدولة سيما وان ميزانية 2007 طموحة ممكن ان تسخر الكثير للزراعة , وقد وضعت بشكل طموح لغرض التنقل من حقل إلى آخر في المجالات النموذجية وبذلك يتطلب من سياسة البلد الزراعية تقديم تسهيلات وحوافز مالية كبيرة لاستيعاب مزيد من الاستثمارات لتطوير الهياكل الأساسية التي ينعكس بشكل مباشر على رفع الإنتاجية الزراعية والتي لا يستطيع المزارعين بمفردهم القيام بها دون مساعدة الحكومة<sup>(14)</sup> إلى جانب سياسة سعرية من شأنها رفع الأسعار وجعلها أكثر تشجيع من خلال تنظيم مكاتب لحماية المزارع من استغلال كبار التجار .

### أهداف سياسة الدعم الزراعي

أهم هدف هو خلق الثقة لدى المزارع واطمئنانه للرجوع إلى عمله بمواعيد أكيدة لتحقيق الرفاهية , وكذلك زيادة رفاهية المستهلكين من خلال محاولة رفع كفاءة الإنتاج الزراعي باستخدام امثل للموارد ونبذ الأساليب القديمة واتباع الوسائل الحديثة ومحاولة دراستها وتطبيقها , , ويأتي دور الدولة في هذا الجانب لمعالجة مشكلة الزراعة وانتشالها من التخلف والضياع كونها قطاع حيوي من خلال زيادة القدرة على الاستثمار المحلي والأجنبي<sup>(15)</sup> وزيادة طلب المزارعين على عوامل الإنتاج , بالإضافة لبعض أشكال الدعم

الأخرى التي تأخذ شكل معونه ووسائل إرشادية وإعادة النظر في مشكلة ملكية الأراضي بزيادة حجم المزارع القزمه, كما هو متبع في ألمانيا وهولندا وبعض الدول العربية , ومن ضمن الأهداف هو الاستقرار في أسعارالحاصلات الزراعية ومحاولة الحد من التذبذب الذي ينتاب الأسعار , ويتوقف مقدار الزيادة والانخفاض على مرونة الطلب على الإنتاج , وهذا بسبب خروج المزارع من النشاط الزراعي للعمل بالقطاعات الأخرى أو يعزفون عن زراعة بعض المحاصيل التي تكون مرونة الطلب عليها منخفضة , فيقل الإنتاج المحلي من هذه المحاصيل , وهذا يؤدي إلى توجه الدولة لاستيرادها من الخارج لتغطية طلب المستهلك من هذه السلع ويجعل الكادر الزراعي يتوقف عن الاستمرار في العمل الزراعي ويهجر الريف لإيجاد عمل في الصناعة أو في المجالات الخدمية التي ممارسة العمل فيها متقطع وليس مستمر مما يسبب هدر الموارد في البلد .

إذن هناك فارق واسع بين السياسات الزراعية في البلدان المتقدمةوما هو قائم في البلدان النامية حيث ان مساعي الدول المتقدمة زيادة إنتاجية المزارعين ومساعي الدول النامية ضمن سياساتها تحفيز المزارعين على الإنتاج .

في الدول المتقدمة هدف السياسات الاقتصادية محولة تثبيت الدخول الزراعية ، وفي الدول النامية مساعدة الفلاح على الإنتاج ، وثمة فرق آخر هو إن الدول المتقدمة ترغب في ضمان دخول مرتفعه للمزارعين وهكذا نرى سياسة الدعم لاقت رواج في سعر الحاصل الزراعي الذي يستلمه المزارع حيث ازدادت الأسعار بنسبة 4% في دول السوق الأوروبية المشتركة نتيجة لسياسة الدعم وهنا نجد الفرق في طريقة التفكير في سياسة الدعم في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية

### الدعم في الدول النامية

تعد الزراعة النشاط الرئيسي في الدول النامية حيث تمثل حدود (60%) من القوى العاملة وتتفاوت حسب الدول في الزيادة والنقصان , حيث أن القطاع الزراعي يمثل 45% من القوى العاملة نتيجة الهجرة الواسعة في العقود الماضية .

بالرغم من أن الهدف الرئيسي من السياسة الزراعية في الدول النامية هو تحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي , ولكن اغلب الدول النامية لا تشجع ذلك الدعم وتعتبره نوع من الهدر في الموارد والتوجه يتم في اغلب الدول النامية للانتقال إلى القطاع الصناعي مما يسبب الهجرة فضلا عن اضرار على السلع الزراعية واستغلال التجار للمزارعين في تسويق الحاصل .

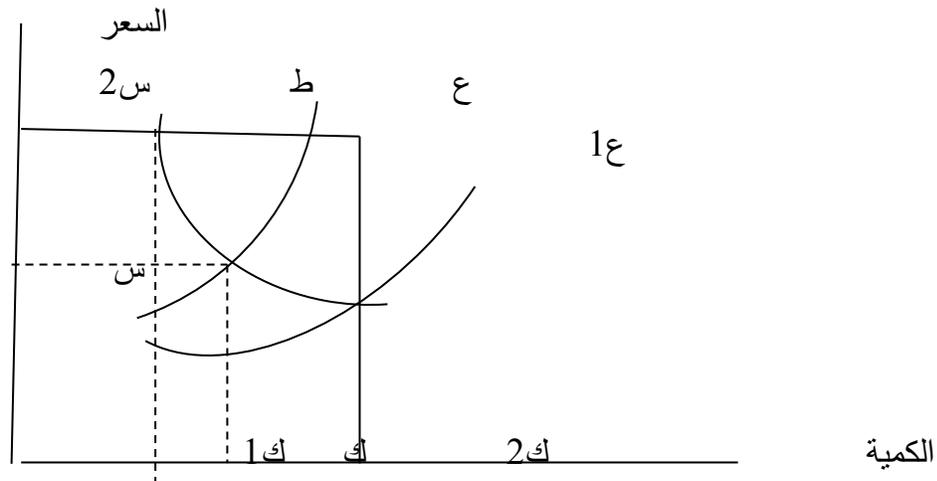
من الصعب تنفيذ سياسة الإعانات بطريقة كفوءة إذ غالباً ما يكون المستفيد منها هو كبار التجار من المزارعين وليس الذين هم بحاجة للدعم.

ومن هنا ينبغي إتباع سياسة أخرى يمكن تطبيقها في الدول النامية لتحقيق الأهداف المطلوبة في رفع مستوى التغذية وزيادة الدخل الزراعي ورفع مستوى معيشة الأفراد.

### اثر الدعم السعري على زيادة الإنتاج الزراعي

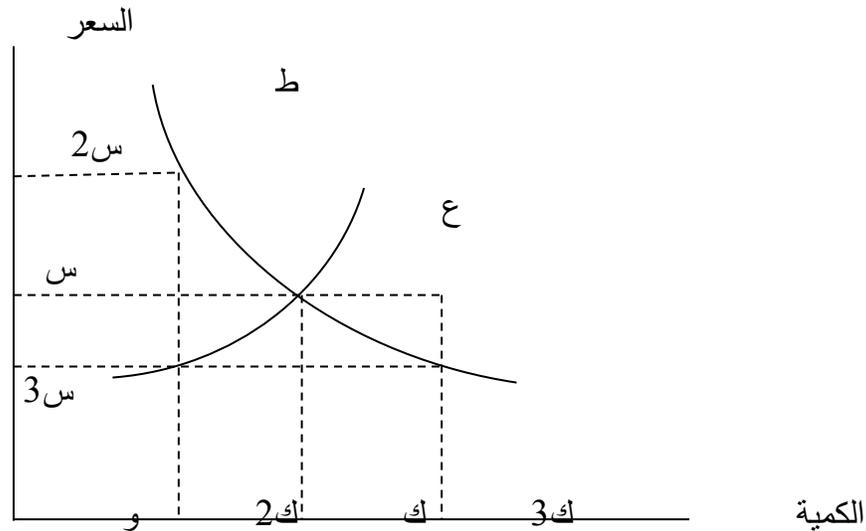
عندما تقوم الدولة بتحديد الحد الأدنى للسعر لمستوى سعر أعلى من سعر التوازن، فإن المقصود به هنا هو تقديم نوع من المساعدة للمزارعين لتحفيزهم على زيادة الإنتاج ويمكننا الاستفادة من نظرية السعر في تحديد الأثر الناتج عن رفع سعر الحد الأدنى إلى مستوى سعر التوازن وبيّن لنا الشكل كيف تقيّدنا نظرية السعر في تحديد ذلك<sup>16</sup>.

يتبين من المنحنى سعر التوازن (س) وكمية التوازن (ك) المحددان وفقاً لعوامل العرض والطلب في السوق وعندما تحدد الدولة سعر الحد الأدنى عند (س) تزيد الكمية المعروضة من (ك) إلى (ك2) بينما تنخفض الكمية المطلوبة من (ك) إلى (ك1) وبالتالي يصبح لدينا فائض في العرض تمثله الكمية (ك1ك2) عند مستوى السعر س2، أما عندما تحدد الدولة سعر الحد الأدنى عند مستوى سعر التوازن (س) فإن المقصود بتحديد السعر هنا هو الحفاظ على السعر (س)، وبذلك تقوم بشراء فائض في الإنتاج (ك ك3) وتخزّنه لديها



أما إذا اهبط الإنتاج لظروف خارجة عن إرادة المزارعين إلى (ك2) فإن الدولة لن تسمح بارتفاع السعر إلى (س2) وتحافظ على استقراره عند المستوى (س) حفاظاً على المستهلك من ارتفاع السعر ولذا فهي ستطرح الجزء (ك ك2) من المخزون لبيعه في السوق بالسعر (س)، وبذلك فإن السعر سيبطل يستقر عند (س) سواء

ازداد الإنتاج أم انخفض أما فيما يتعلق بالدخل أو الإيراد فإنه في حالة زيادة الإنتاج سيكون ممثلاً بالمساحة (وك ق س)



عند الكمية (ك3)، وهو يزيد عن (و ك ص س) عند الكمية (ك) بالمساحة (ك ك3 ق س) في حيث انه في حالة انخفاض الإنتاج إلى (ك2) سيكون قيمته تتمثل بالمساحة (و ك2 ل س) وهي اقل من (و ك ص س) بالقدر (ك2 ك ص ل) وهكذا عند تثبيت السعر عند (س) نجد أن المزارعين يواجهون منحنى طلب لا نهائي المرونة، أي إن المزارعين يقومون بإنتاجها كبيرة كانت أم صغيرة ستباع بالسعر (س)، وفي هذه الحالة تتغير دخول المزارعين طردياً بتغير كميته الإنتاج، حيث يزيد الدخل بزيادة الكمية ويقل الدخل بانخفاض الكمية المنتجة (1) وعند هذه الحالة تتحدد فرصة الاستفادة من الدعم السعري وفق مستويات الإنتاج، فالمزارع الكفوء يحقق فائدة أكبر من المزارع غير الكفوء.

مما سبق نستخلص النتيجة التالية أن سياسة الدعم السعري قادرة على تحقيق أهداف الدعم الزراعي مجتمعه وفي نفس الوقت وهو ما لم تستطع سياسة دعم أدوات الإنتاج تحقيقه. إلا أن هذا لا ينفي وجود بعض القصور في هذا النوع من الدعم وما يترتب عليه من إرهاق للخزينة العامة .

### آثار الدعم السعري للمحصول الزراعي على الحكومة

ان سياسة الدعم السعري أو دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي تشكل عبأ كبيراً على الحكومة، سيما وان التركة ثقيلة من نهب مشاريع الدولة وحتى المشاريع الزراعية من آليات ومكائن ومعدات زراعية فضلاً عن عدم الأمان والبطالة وبناء عليه أصبح الدعم السعري ضرورة ملحة ولو يكون عبأ لغرض إعادة النشاط الزراعي المهم في العراق إلى دورة الحقيقي لتحقيق الأمن الغذائي وتزويد الدخل القومي بجزء لا يستهان به

من الإيرادات أن ممارسه النشاط الزراعي في الوقت الحاضر ممكن أن تكون خسارة للمشروعات الزراعية خلال الفتره القصيرة ولكن ضمن الفترة المتوسطة والطويلة فهو مريح وضروري. ان المشكلة تكمن بوجود إيراد بديل عن الزراعة التي هي واردات النفط ولكن هذا المورد الناضب ماذا يكون موقعنا لو وجد البديل أو نفذ؟للجواب على هذا السؤال ينبغي إعادة النظر البنى التحتية للقطاع الزراعي واهم شي هي الدعم السعري لكي يطمئن الفلاح بضمان من يشتري حاصله بالسعر المجزي وبدون استغلال كبار التجارفي المدنية لمحصولاته لقد سمي العراق لفترات طويلة بأرض السواد لما فيه من أراضي خصبه والآن لو لم يتم الاستصلاح لأراضيه ممكن تسميته أرض الصباح. أن الآثار السلبية التي يتركها الدعم الزراعي واسعة ومن أهمها.

. احتجاز جزء من حق المواطن من الدخل القومي واقتطاعه للقطاع الزراعي وذلك يؤدي إلى الإقلال من رفاهية الفرد من خلال الإقلال مرتباتهم مثلا ويعكسه ممكن ان تزداد مرتبات الموظفين أو زيادة الإنفاق على الخدمات الصحية وتكريس الاهتمام بالتعليم وتطوير البنى التحتية. . إعطاء الفرصة للعابثين والمتلاعبين باقتصاد البلد بأن يمارسوا دورهم في استيراد نفس المحصول المدعوم وبنوعيه مترديه وسعر ارخص من السعر المدعوم وبذلك يستغل الفرصة للعبث. - استنزاف الصرف الأجنبية واستيراد الكثير من المعدات والالات ومختلف احتياجات القطاع الزراعي يحصل تشوه في الأسعار المحلية وممكن إن يؤدي إلى التضخم في الاقتصاد يسبب العجز في الموازنة العامة, حيث إن مشكله التضخم قائمه في الاقتصاد العراقي ومحاولة التصحيح قائمه . هذه الآثار السلبية وهذا لا يعني عدم وجود آثار ايجابية والا انتفت الحاجة إلى وجود الدعم الزراعي واهم آثار الايجابية هي<sup>17</sup>:

. الإقلال من الفوارق بين الريف والمدينة وتطبيق العدالة في توزيع الدخل القومي الحد من مشكلة الفقر في الريف وبعض الوقت الإقلال من تفاقم مشكلة البطالة - إعادة إحياء الأراضي الزراعية التي استبعدت عن دائرة الإنتاج وان استخدام هذه الأراضي و التوسع بها باستخدام التقنيات الحديثة لغرض تنويع الاقتصاد.

إن عدم مساعده الفلاحين بدعم أسعار المحاصيل يؤدي إلى ما نحن عليه الآن من استيراد الخضار وكل المواد الزراعية.

إن الدعم السعري بشكل خط الحماية الأساسي للفلاحين وعدم تشريدهم بالهجرة من الريف إلى المدينة لكي يعملوا اعمال هامشيه,وتواجدهم في الريف يعزز من قوه الاقتصاد العراقي(1)

## مؤشرات وحقائق عن الاقتصاد العراقي

أصبح العراق البلاد الأول المستحق للمساعدات وبحاجة إلى 89<sup>18</sup> المنح العاجلة لإنقاذ أطفاله وشيوخه، وكان ذلك سبب السياسة غير المسؤلة التي اتبعت من النظام السابق والجور الذي لحق بالعراق على المستوى العالمي والمحلي وان فترة ال (13) سنة كانت جائزة على الاقتصاد العراقي حيث كان الاقتصاد العراقي قويا معافى وأقوى اقتصاد في المنطقة، ويتجلى ذلك كونه من أهم الدول ألمصدره للنفط، وان الاحتياطي النفطي كبير جدا، حيث يعد ثاني احتياطي نفطي عالمي، والآن يستورد مشتقات النفط من دول الجوار<sup>18</sup>

والنقيض من ذلك هو إن إجمالي الناتج المحلي العراقي (128) مليار دولار عام 1980 وحسب مشورات وزارة الخزانة الأمريكية، وقبل حرب الخليج الثانية أصبح الناتج المحلي العراقي (30) مليار دولار. وكانت صناعات كثيرة في العراق قائمة تدعم من قبل اتحاد الصناعات العراقي والمصرف الصناعي تلاشت قبل عام 1986<sup>1</sup> أن التدني و التراجع شمل كل مرافق الحياة العراقية فقد تراجع دخل الفرد من 3600 دولار عام 1980 إلى 895 دولار عام 2001 وإلى متوسط 530 دولار عام 2003، والبطالة المتفشية من أهم المشاكل التي تواجه الاقتصاد، حيث تحتل 50% من العراقيين و 70% في محافظة واسط ولقد ترك النظام السابق اقتصاد مدمر بكل معنى الكلمة وديون مرهقه تمثلت بنحو<sup>19</sup>

830 مليار دولار ( 450) مليار دولار نفقات الحرب العراقية الإيرانية و 230 مليار خسائر احتياج الكويت و 150 مليار إيرادات النفط غير المستلمه بسبب العقوبات والحصار الاقتصادي المفروض على العراق آنذاك لمدة ثلاث عشرة سنة. والآن يتطلب إعادة الأعمار بشكل أكثر واقعية ومكافحة الإرهاب وإعطاء الفرصة لعمل لجنه النزاهة ومكافحة الإرث الثقيل من الديون التي ليس للمجتمع العراقي ذنب بها ومن هنا يأتي الاهتمام بالدعم سعري للمنتوج الزراعي.

## الديون الخارجية :

لقد تناولنا ديون العراق من وجهة نظر عالمية ، أما ديون العراق حسب إحصائية البنك المركزي العراقي في 2002/2/31 فهي (34,446,678,000)<sup>20</sup> مليار دولار، الأقساط بلغت ( 25.584.570.000 ) مليار دولار والفوائد بلغت ( 8.862.000.000 ) مليار دولار كما ذكرها مسؤول عراقي سفير في وزارة الخارجية.

أما تقديرات الاقتصاديين العراقيين تصاعدت الديون العراقية منذ عام 1983 كانت الديون (7.219)مليار دولار ارتفعت عام 1986 إلى (12 839)مليار دولار وانتهى عقد الثمانينات عند قيمة 22.714مليار دولار .

أما دراسة جامعة بغداد توضح أن في عام 1996 كانت الديون الرسمية (22.7)مليار دولار، وكلفة الخدمة (1,1)مليار دولار ولم يستطع العراق خدمة الديون بعد هذا العام فأصبحت بموجب تراكم الفوائد المركبة 65مليار دولار وإذا لم يلجأ النظام السابق للاقتراض منذ عام 96 ولغاية 2003 فإن الأرقام تكون مقبولة.

### التقديرات الأمريكية

أعلن نادي باريس عام 2004 بان العراق مدين لنادي باريس (18,28) مليار دولار عدا الفوائد<sup>21</sup>

### تقديرات صندوق النقد الدولي

قدرها صندوق النقد الدولي بـ(125) مليار دولار (33) مليار دولار إلى الدول الاعضاء في نادي باريس و(60) مليار لبعض الدول العربية(2) .  
وتقدير شركة الاكزوتكس البريطانية المتخصصة بتجارة ديون الأسواق الناشئة بان ديون العراق تتراوح بين (129.103)مليار دولار، وتشمل اصل الديون والفوائد المتأخرة.

### التعويضات

حددت التعويضات الواجب انقطاعها من العراق بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم (687) ب (30%) من عائدات النفط ثم خفضت إلى 25% ثم إلى 5% وقد أعلن صندوق التعويضات في الأمم المتحدة بان هناك 2,5 مليون طلب قضية تعويض قيمتها 320 مليار دولاروما تم استقطاعه 17 مليار دولار منها<sup>22</sup>

### الدعم الزراعي في العراق

كانت الزراعة في العراق النشاط الرئيسي في الاقتصاد وخاصة في بداية القرن العشرين حيث كانت النشاطات الاخرى محدوده للغاية، مقتصر على بعض الصناعات اليدويه والتجارة والخدمات، ونتيجة لذلك اتجه معظم السكان للعمل بالزراعة والاعتماد عليها كمصدر رئيسي لدخلهم<sup>23</sup> حيث شخصت نسبة الايدي العاملة

بحدود 80% نذاك العاملين في مجال الزراعة 70,0% من مجموع اليد العاملة والتي كانت تعمل بشكل موسمي، وكانت البلاد تنتج الحاصلات الزراعية وتصدر ما يزيد عن حاجتها، وقد أدى اكتشاف النفط وإنتاجه في الاقتصاد العراقي إلى تغييرات كبيرة في البنية الهيكلية، حيث تبوأ هذا القطاع المكانة الأولى في الاقتصاد العراقي ولاقت الزراعة منافسة شديدة في مجالات العماله والاستثمار من قطاع النفط والقطاعات الأخرى، حيث انسلخ العديد من الأيدي العاملة من النشاط الزراعي، ودخل العمل في قطاع النفط وما يرتبط به من نشاطات اقتصادية أخرى الأمر الذي أدى إلى تقليص مساحة الأراضي المزروعة وترتب على ذلك انخفاض كبير في الإنتاج، ومن ثم قصور إنتاج القطاع الزراعي عن تغطية الطلب المتزايد على السلع الزراعية نتيجة لتحسن مستوى المعيشة في العقد السابع والثامن من القرن الماضي قبل الحرب والحصار، وكذلك ارتفاع متوسط دخل الفرد، فضلاً عن تزايد عدد السكان خلال لفترة 1958 لغاية الثمانينات نتيجة الرعايا الصحية.

ونتيجة لقصور العرض المحلي، أصبح الاستيراد هو المنفذ الوحيد لتوفير المنتجات وخاصة بعد أن توفرت العملات الصعبة اللازمة للاستيراد لتغطية الطلب المحلي المتزايد بعد ظهور النفط، ومع استمرار هذا الوضع المتخلف للزراعة تراجع الإنتاج الزراعي مما جعل اقتصادايات الإنتاج الزراعي غير مربحة، والذي زاد المشكلة تفاقماً هو عدم استخدام المقنن المائي من قبل الفلاح لجهله بذلك وعدم التوجه الصحيح من قبل ذوي الاختصاص في الأخذ بيد المزارع ليستخدم الأرض الاستخدام الصحيح مما أدى إلى تعدق الأراضي نتيجة سوء الاستخدام وخروج الكثير من الأراضي عن دائرة الإنتاج الزراعي وأخذ الوضع يزداد تفاقماً مع عدم وضع حد لهذه الظاهرة السلبية، وبالأخص في حوض نهر الغراف في جنوب العراق وبوجه التحديد في محافظتي واسط وذي قار مما استوجب التدخل الحاسم من قبل الحكومة لإنقاذ ما تبقى من الأراضي ومعالجة المستبعد منها، ولكن بالرغم من هذا لم يكن هناك تدخل جاد من قبل الدولة في تلك الفترة نتيجة لإنشغال الدولة بأمور أخرى.

جدول يبين تطور مساحة الأراضي الزراعية حسب نوع الزراعة ((المساحة بملايين الدونمات)).

200	1990	1980	1970	1990	
					مساحة تزرع زراعة موسمية للمحصول
					مساحة نزرع زراعة دائمية
					مساحة تزرع بالفواكه

										والخضر
										مساحة تزرع في المراعي والغابات
										مساحة تترك بدون زراعة
										مجموع مساحة الأراضي الزراعية

المصدر: دائرة زراعة واسط , التخطيط والمتابعة.

للآثار بعيدة المدى، وبصفه عامه يمكن القول بأن الأمر ترك لتصرف الدولة(1)، ودخلت الدولة في امور تركت الاهتمام بالقطاع الزراعي واهتمت في التصنيع العسكري والحرب مع إيران والتي استمرت ثمان سنوات ثم لم تعطي الفرصة لاعادة ما دمرته الحرب فذهب لغزو الكويت مما تحالفت دول العالم لاجبار العراق على الخروج من الكويت وأصبحت فوضى واسعته جعلت البلد في حالة حصار لمدة ثلاث عشرة سنة بدأت من عام 1990 وانتهت مع سقوط النظام واثر الحصار على امكانية مساعدة القطاع الزراعي، ليس فقط الزراعة بل وحتى الصناعة ولم تستطع الدولة استيراد ما ترغب أن تستورده لأغراض تنمويه الا بموجب مذكرة مذكرة التفاهم وقد وضعت اليد على الأرصدة العراقيه في الخارج مما أدى إلى تضخم كبير في الاقتصاد العراقي يصل إلى أصبح بموجبه الدولار يساوي 2000 دينار عراقي بالوقت الذي كان فيه الدينار يعادل ثلاثة دولارات وثلاثة أجزاء من الدولار وبذلك بدأ المصرف الزراعي يرفع يده عن الدعم الزراعي وجاءت الحرب بعد سقوط النظام في عام 2003 وجاءت حلقه جديدة من النهب والحرق للكثير من مرافق الدولة .

### ظهور الدعم الزراعي وتطوره

لدراسة تطور الدعم في العراق ممكن القول أن الدعم الزراعي والاهتمام بأمر القطاع الزراعي قد بدأ عام 1935 حينما تأسس المصرف الزراعي وقد تحددت أهدافه ومهامه بتسهيل النشاطين الزراعي والصناعي، وفي عام 1946 ومع تنامي حاجات المزارعين والفلاحين اختص المصرف بتمويل نشاطات القطاع الزراعي بعد قيام 14 تموز 1958 صدر قانون جديد للمصرف الزراعي برقم 56 لعام 1959 وذلك لمواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها القطر بقيام ثورة 14 تموز 1958 والتي أقيمت بعد انهيار النظام شبه الإقطاعي وتغيير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وذلك بصور قانون الإصلاح الزراعي

رقم 30 لسنة 1958 ويعد قيام القانون رقم 56 الذي ساير ضرورات التطور والتنمية الزراعية فظهر القانون رقم (110) لسنة 1974 والذي فتح آفاق جديدة لعملية التمويل الزراعي، وقد تطورت السياسة الائتمانية للمصرف وارتبطت بتحديد حجم الاستثمارات واغراضها أو توزيعها على القطاعات وفق الأهمية النسبية لكل قطاع مما ساهم في زيادة الإنتاج الزراعي والوصول إلى المستوى الذي يفى بحاجات السكان الغذائية (1).

وعمل المصرف على توجيه خطته التمويلية بهدف التكامل في التنمية الزراعية وتحديد مسارها نحو التوازن بين القطاعات، لكي يكون التطور في ميدان الزراعة مربوطاً بشكل محكم مع حلقات تطور الصناعات الاقتصادية الأخرى ويمكن تحديد نشاطات وفعاليات المصرف بالنقاط التالية

1. النشاط الاقراضي المتعلق بتمويل المشروعات الزراعية للنشاط الخاص والتعاوني والشركات الزراعية المساهمة المختلطة

2. النشاط التحصيلي المتعلق باسترداد وتحصيل القروض الزراعية

3. النشاط الرقابي المتعلق بالمراقبة والإشراف ومتابعة تنفيذ المشاريع وتشغيلها

4. النشاط المالي المتعلق بإعداد الحسابات وتدقيق أعمال فروع المصرف والمراقبة المالية واستمر الحال على هذا المنوال ولغاية عام 1996

### دعم أدوات الإنتاج الزراعي ومستلزماته

ومنها التسهيلات الائتمانية على هيئة قروض زراعية يقدمها المصرف الزراعي للأفراد والجمعيات حيث ارتبط المصرف بوزارة المالية بموجب القرار 278 في 1987/5/3 وأصبح يمارس أعماله بمرونة أكثر وفق القانون 110 لسنة 1974 حيث وضعت المادة الثانية من قانون المصرف على أنه مؤسسه شخصية معنوية ولها استقلال مالي وإداري وأصبح رأس مال المصرف 10 ملايين دينار في عام 1968 وأصبح 300 مليون دينار عام 1987 لتأمين احتياجات المشاريع والجدول التالي يبين إجمالي المصادر التمويلية للمصرف للأعوام

1990/1988

التفاصيل	1988	198	1990
الودائع ( جاري.توفير. ثابت )	11846	10456	11179
الدائنون	32658	31389	26751
القروض الخارجية	-----	-----	1902
رأس مال المدفوع	292529	295678 <sup>4</sup>	299592 للمصرف الزراعي

17910	13997	10848	الاحتياطي
357334	351520	347881	مجموع مصادر التمويل

المصدر : د. جعفر طالب احمد . منتظر رشيد ، تقييم كفاءة الأداء المصرف الزراعي التعاوني بالاستناد إلى المعلومات الإحصائية من التخطيط والمتابعة في المصرف الزراعي المركز العام 1992 .

وبقية تقييم كفاءة هذا العدد ينبغي الاستفادة إلى المعايير التي توضح هذه الكفاءة وتم تطبيق العيارين.

309675

راس المال الاحتياطي

$$\frac{\text{المعيار الأول}}{100} = 100 \times \text{عام 1989} = 88,1\%$$

مجموع مصادر التمويل (ذاتية + خارجية)

351520

317502

$$\frac{\text{عام 1990}}{100} = 88,9\%$$

357334

10456

الدائع (جاري+توفير+ثابت)

$$\frac{\text{المعيار الثاني}}{100} = 100 \times \text{عام 1989} = 2,97\%$$

مجموع مصادر التمويل (ذاتية+خارجية)

351520

11179

عام

$$\frac{\text{عام 1990}}{100} = 3,13\%$$

357344

ومن أعلاه تبين إن كفاءة مصادر التمويل لعام 1990 كانت أفضل من نظيرتها لعام 1989 ومن خلال الشكل أدناه يتوضح إجمالي مصادر التمويل للمصرف الزراعي خلال الفترة 1990.87 (بآلاف الدنانير).

مجموع مصادر التمويل

الاحتياطي

راس المال المدفوع

القروض الخارجية

الدائنون

- قيمة الدينار الممنوح في عام 1990 من قبل المصرف الزراعي لشراء المكائن والمعدات وشراء المحاصيل يقاس على اساس الدينار يسأوي (3,3) دولار في حسابات عام 2007 يسأوي (4190) دينار قيمة الدينار الواحد 357334

السنوات	القروض المخططة	ارصده القروض الممنوحة	مبالغ القروض الممنوحة
1988	6184000	151048000	20450819
1989	25000000	110924874	15124369
1990	45000000	123183539	51026836

المصدر: أعدت بيدين الباحث بالاستناد إلى البحث المعد من قبله والموسوم ( تقييم كفاءة أداء الصرف الزراعي التعاوني) وبالاعتماد على المعلومات الإحصائية المستقاه من مديرية التخطيط والمتابعه في الإدارة العامة للمصرف.

واليك الاهمية النسبية لمعاملات القروض ومبالغها حسب الأغراض

### سياسة الائتمان الزراعي

تهدف سياسة الائتمان الزراعي إلى تقديم يد العون للمزارعين عن طريق القروض التي يقدمها المصرف سواء كانت طويلة أم متوسطة أم قصيرة الأجل وحسب الأغراض التالية :

### القروض قصيرة الأجل

وهي أقدم أنواع القروض التي يمنحها المصرف الزراعي للمزارعين والجمعيات التعاونية وقد تدفع للمستفيدين منها بصورة نقدية لمواجهة النفقات الدورية المتعلقة بإنتاج المحاصيل الزراعية.

### القروض متوسطة الأجل

يقدم المصرف الزراعي القروض متوسطة الأجل بصورة عينية بفرض توفير الآلات والمعدات للعاملين في الزراعة للمساهمة في تحقيق المكننة الزراعية وتوفير راس المال اللازم لشراء الآلات وتعويض النقص الحاصل في الأيدي العاملة التي غادرت إلى الصناعة.

### القروض طويلة الأجل

يقدم هذا النوع من القروض للمزارعين بفرض توفير راس المال الثابت اللازم لمزارعهم وتمنح هذه القروض لعدة أغراض منها تسوية التربة وعمليات استصلاح الأراضي وإنشاء المخازن والحظائر.

### الإعانات الزراعية

هي احد أنواع الدعم الزراعي وهي تقدم بشكل عيني، أي أدوات ومستلزمات الإنتاج وبأسعار منخفضة وغرضها خفض تكاليف الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) ويمكن من خلالها تطبيق مستلزمات الإنتاج الحديثه. أن الهدف هو مساعده المزارعين في تحمل جزء من تكاليف الإنتاج لتشجيعه على أزراعه ويكون الإعانات للاسمده الكيماوية والآلات الزراعية والمبيدات الحشرية والإعلان المركزي والتيار الكهربائي ومعدات النحل.

### الدعم السعري للإنتاج الزراعي

تتبع هذه السياسة أثناء تحديد قيمة الشراء لبعض المحاصيل الزراعية كالقمح والشعير والذرة الصفراء وزهرة الشمس في السنوات التي يزيد فيها الإنتاج عن حاجه السوق، وتهدف سياسة الدعم الزراعي إلى الرفع من مستوى كفاءة الإنتاج الزراعي لتحقيق الهدف الأول للسياسة الاقتصادية الزراعية وتحقيق الاستقرار للأسعار الزراعية وحماية الدخل الزراعي.

97

### دور الدعم الزراعي المتبع في العراق لتحقيق أهداف الدعم

سبق وان تعرفنا على معاملات القروض ومبالغها حسب التوزيع بين مصادر التمويل والاحتياطي وراس المال المدفوع والودائع والدائنون ولاحظنا أن النشاط التمويلي للمصرف كان يعمل بالشكل الذي يشجع على الاستثمار في مجال الزراعة بمختلف نشاطها ولكن الحصار الذي طبق على العراق أدى إلى التراجع في المجال الزراعي وتقادمت المكنات والآليات وقل نصيب الفرد من الدخل القومي وأصبح المزارعين يستعملون الطرق البدائية في الزراعة وأصبح هناك تخلف وعدم معرفه في الأساليب الزراعية الحديثة بسبب عدم

استخدام المعدات الزراعية وبدا الفلاح لا يجيد استخدام الآلات الحديثة التي كانت متبعه وكيفية ممارسة العمل الزراعي في نطاقه الواسع، ولكن بشكل عام الآن يحتاج المزارع إلى التثقيف من خلال برامج إرشادية بالاستعانة بالوسائل الإيضاحية سيما وان الإعلام المشوق ومجال تطبيقه في الزراعة اخذ حيز واسع وبعكسه فان المكائن والآليات المخفضة السعر المعطاة إلى الفلاحين لا يجيد الفلاح استخدامها وكذلك يستهين بقيمتها وهذا يزيد من أعباء الخزينة ولا تؤدي دورها في الشكل الامثل .

فيما يتعلق بسياسة الدعم السعري في العراق فقد لوحظ من قبل التجربة التي حصلت في ثمانينات القرن الماضي هو أن على الرغم من تحديد أسعار الشراء لبعض المحاصيل الزراعية في كثير من السنوات إلا أن هذه السياسة لم تؤدي تحقيق الغرض لما يكتنفها من قصور يمنعها من تحقيق هدفها.

حيث قيم عملية تحديد السعر بطريقه عشوائية دون إن تكون هناك صيغه محدد موضوعه بشكل رسمي يمكن الاعتماد عليها في تحديد سعر الدعم، وتكون معروفه لدى جميع المزارعين حيث ان الذين يضعون الخطوط العريضة لسياسة تحديد السعر اغلبهم من أصحاب المصالح أو المقربين من مركزاتخاذ القرار مما يؤدي إلى توصيف الوضع السعري وفق ما تهوى إرادتهم حيث أن الزراعيين خلال الفترة نهاية عقد الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي لم يستطيعوا التعبير عما يجول في خاطرهم نتيجة الكبت وعدم إعطائهم حقهم في التعبير وابداء الرأي بسبب تجاهل السلطة لهم وتدني المستوى المعاشي لهم مما أدى إلى خروج الكثير من المهندسين الزراعيين والمختصين في الأعمال الزراعية إلى أعمال أخرى كالصناعات الغذائية مثلا أو الخدمات في المجالات الأخرى أو ترك العراقي البلد للعمل في الدول المجاورة أو اخذ حق اللجوء السياسي الإنساني في دوال العالم الغربي وهذا الفقرة الثانية التي أدت إلى تدني الوضع في أن يأخذ الدعم السعري مجاله<sup>#</sup>.

كما ان عملية تحديد السعر تم في فترة متاخره أي بعد<sup>98</sup> حصاد المحصول، وعندما يتبين انخفاض السعر بالسوق وكثرة الكلام عن عدم الاهتمام في القطاع الزراعي تشرع الدولة عن رغبتها بشراء الفائض. أن الكثير من المزارعين يفضلون بقاء الحاصل لديهم وعدم بيعه للدولة بسبب الشروط التي تضعها اللجان من نسبة الرطوبة في الحاصل والكثير من المواصفات المطلوبة، وهذا يجعل الفلاح يعزف عن بيع محصوله للدولة فضلا عن أن ذلك يزيد من أعباء الخزينه وكما أن صغار المزارعين قدرتهم على توفير راس المال قليل ولا يستطيعون تغطية كل ذلك.

اتباع طريقة لتلاقي العيوب والتغلب عليها

ستقدم نموذج للدعم السعري مقترح ونضع كيفية تطبيقه على محصول زهرة الشمس كمثال عملي لتوضيح المزايا المترتبة على تطبيق هذا النموذج أو الصيغة السعرية المقترحة

### وصف النموذج المقترح

يقصد بسعر الهدف هو السعر الذي تحدده الدولة لدعم محصول ما (وليكن زهرة الشمس) عند مستوى معين تراعي فيه تغطية تكاليف الإنتاج، إلى جانب إضافة هامش ربح معين يعمل على تحفيز المزارعين وتشجيعهم على الاستمرار في عملية الإنتاج ويضمن لهم دخلا مستقرا، حيث يتحدد سعر الهدف عند المستوى الذي يضمن تغطية متوسط تكاليف الإنتاج+هامش ربح معين. ويجب أن تشتق التكاليف الإنتاجية من التي تعمل تحت ظروف اقتصاديه عاديه، كما يراعي في تحديد السعر الهدف، المعلومات التاريخية المتصلة بسوق السلعة في السابق من حيث السعر، وعرض السلعة والطلب عليها، ويمكن تغيير السعر من سنة الأخرى أو الاحتفاظ به لفترة معينة، وهذا يتوقف على ظروف السوق وعلى الهدف وعلى الدعم السعري. ويتحدد السعر الهدف يتم تحديد قيمة الدعم السعري لكل وحده من وحدات الإنتاج لقياس الفرق بين السعر الهدف والسعر الذي يبيع به المزارع منتجاته في السوق.

أما طريقه تحديد السعر الذي يبيع به المزارع نتاجاته فهي الآتي:

**سعر البيع** : نظرا لسعر تحديد سعر البيع لطن زهرة الشمس فعلينا اخذ متوسط سعر الطن الواحد من زهرة الشمس والذي يضع وفق مواصفات وشروط يعرفها المختصين في الزراعة لكون الإنتاج ليس في مستوى واحد ويؤخذ السعر ضمن فترة معينه، ويراعى فيها تغيرات السعر من فترة لأخرى، وبين مزارع وآخر وكذلك بين منقطة وأخرى وحسب إنتاجية الأرض وحسب القرب والبعد من مركز التسويق، وعليه فبالامكان اخذ متوسط السعر في ستة اشهر أي متوسط السعر للفترة من شهر<sup>99</sup>أيار (مايس) إلى الشهر العاشر تشرين أول وبعد تحديد متوسط سعر البيع يحصل على قيمة الدعم السعري لكل طن من الإنتاج وفق المعادلة التالية .

الدعم السعري لكل طن = ( سعر الهدف - متوسط سعر ستة أشهر ) \*

**كمية الإنتاج** : لحساب الدعم الذي يحصل عليه المزارع من هذه الطريقة نضرب الدعم السعري لكل وحده في كمية الإنتاج لمزرعته، وهذه الأخيرة تساوي المساحة المزروعة بالدونم يضرب في الإنتاجية العادية للدونم الواحد . ويتم تحديد الإنتاجية العادية للهكتار في الظروف العادية كمعيار لحساب الإنتاجية لكل مزارع .

كمية الإنتاج = ( المساحة المزروعة × الإنتاجية العادية للدونم الواحد) . أي أن الدعم سعري يحسب كالتالي.

الدعم سعري = ( سعر الهدف - متوسط ستة اشهر ) ( المساحة المزروعة بالدونم × الإنتاجية العادية للدونم ) .

ونتيجة لقيام الدولة بدعم أسعار بعض المنتجات الزراعية فقد تتورط الدولة بدعم كميات كبيرة جدا من الإنتاج نتيجة لالتزامها بعملية الدعم , مما يؤدي إلى إرهاب الخزينة العامة بمبالغ ضخمة في دعم كميات غير مرغوب فيها من الإنتاج .

إلا انه تلافيا لمثل هذا الموقف ولكي لا تدخل الدولة في المشاكل الجانبية من دعم الفائض ( وهو احتمال قليل في الوقت الحاضر ) يجب أن يكون الدعم سعري يقترن بسياسة ترشيد زراعية تتمثل في تحديد المساحات المزروعة من هذا المنتج . فمثلا لو كان الإنتاج في السنة الحالية من زهرة الشمس كبير في محافظة واسط بحيث ترى الدولة إن إنتاج حتى السنة القادمة يجب أن ينخفض، لذلك نقوم بتحديد المساحة المزروعة من المحصول المدعوم للسنة القادمة في ضوء المعلومات الخاصة بالإنتاجية العادية للدونم . إن هذا النموذج حينما يطبق في أمريكا البلد الذي تطبق فيه التكنولوجيا بمختلف أشكالها ممكن أن يكون فيها فائض ويقلل الإنتاج للمحافظة على السعر أما ما نحن عليه الآن فإنه من الممكن تطبيق الآلية المتبعه في أمريكا ولكن عملية خفض الإنتاج للمحافظة على السعر لا يؤخذ بها ولكن ممكن عمل العكس وهو كم هي الزيادة التي تحصل لتشجيع زيادة الإنتاج وعلى غرارها ممكن إنشاء مصنع للزيوت النباتية وتبنى أسس واسعة.

### عامل الموقع alloaction factor

وتتحدد قيمته بقسمة المساحة المراد زراعتها في<sup>190</sup>الموسم القادم على المساحة المحصودة في الموسم

الحالي، بحيث لا تتعدى قيمته الواحد الصحيح.

المساحة المراد زراعتها في الموسم القادم

عامل الموقع = —

المساحة المحصودة في الموسم الحالي

ويتم تحديد الموقع قبل البدء في زراعه الموسم المقبل، وفائدة معامل الموقع تكمن في كونه الصمام الذي يتحكم في كمية الإنتاج ويضمن حماية موارد الدولة وعدم هدرها فمثلا إذا إيرادات الدولة تخفيض الإنتاج من

المحصول وليكن زهرة الشمس بمقدار 10% إي إن عامل التموضع سيكون في هذه الحالة 90% ، أما إذا كانت الدولة ترغب في استمرار الإنتاج فإنها ستجعل عامل التموضع مساويا للواحد الصحيح ، إذن ومن كل ما تقدم تتحدد الصيغة العامة لاحتساب الدعم سعري لكل مزارع وكما يلي

الدعم السعري = (سعر الهدف - متوسط سعر ستة اشهر) (الإنتاجية العادية × المساحة المزروعة) × معامل التموضع

ويمكن احتساب الدعم السعري الذي يتحصل عليه المزارع في ضوء البيانات الافتراضية التالية. متوسط ست اشهر موسم جني زهرة الشمس 155 دولار .

الإنتاجية العادية للدونم الواحد في محافظة واسط 0,375 من الطن .

عامل التخصيص (التموضع) حسب الموقع الجغرافي وشهر المنطقة (0,90)

السعر الهدف = 130 دولار

المساحة الكلية = 100 دونم

الدعم السعري (سعر الهدف - متوسط السعر) (مساحة الإنتاجية × الإنتاجية × 0,90)

( 100 - 130 ) ( 90 × 100 × 0,375 )

101250 = 3350 × 30

والجدول يوضح ذلك

43	بالدينار 40	سعر السوق 37	متوسط 32	
33.75	33.75	33.75	33.75	كمية الإنتاج 95×375
1451	1350	1249	1080	الإيراد كمية الإنتاج × السعر
2936	3038	3139	3307	الدعم السعري
4388	4388	104388	4388	الإيراد الكلي
3375	3375	3375	3375	كلفة الإنتاج
1013	1013	1013	1013	الدفع الصافي

كمية الإنتاج هو حصيلة ضرب (0.375) في الطن للدونم × 100 و ثم × عامل التخصيص

الإيراد هو كمية الإنتاج (0.375) × السعر الموضوع في أعلى الحقل

الدعم السعري (سعر الهدف - سعر المرحلة الموضوع أعلى الحقل) (كمية الإنتاج × المساحة المزروعة × عامل التخصيص).

الإيراد الكلي وهو جميع الإيراد مع الدعم السعري

تكلفة الإنتاج = المساحة المزروعة × تكلفة إنتاج الدونم ويقدر ب(130) دولار

الدخل الصافي = تنقيص الإيراد الكلي . تكلفة الإنتاج

في حالة عدم وجود دعم سعري يتوضح ذلك من الجدول التالي :-

43	40	37	32	
37.5	37.5	37.5	37.5	100 × 0,375
1613	1500	1388	1200	الإيراد
لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	والدعم السعري
1613	1500	1388	1200	الإيراد الكلي
1050	1050	1050	1050	تكلفة الإنتاج
563	450	338	150	الدخل الصافي
450	563	675	150-1013 863	الفرق في الدخل

نستطيع استقراء ما تبين في الجدول إن الدخل الصناعي والدخل الصافي للمشارك أفضل من الدخل الصافي للشخص غير المشارك فعندما يكون السوق منخفض يكون الدعم السعري لصالح المشارك، أما في حالة اقتراب السعر من المقرر في السوق فإن ذلك يكون في صالح المشارك، وكما هو معلوم بان الحاصل الزراعي مرتبط بعوامل طبيعية غير مسيطر عليها وغير معلوم، والفرق بين المشارك من عدمه واضح من خلال الجدول ، فحينما يكون السعر منخفض كما هو الحال في الحقل الأول بسعر (32) دولار لكل (100) كغم من الحاصل فيكون لصالح المواطن المقدم للدعم بمقدار (865) دولار أي ما يقابل (11245500) دينار باحتساب الدولار يساوي (1300) دينار وينخفض السعر إلى ما يقارب النصف حينما يكون السعر في الحقل الأخير بسعر (43) دولار نجد أن الاشتراك في البرنامج يؤدي إلى اقل ربح من البداية، بحيث تكون مجموع الأرباح تكون (585000) دينار وهي تمثل نصف القيمة تقريبا،

إن المزارع عقلاني في تصرفه ويستطيع من خلال ممارسته في العمل أسعار المحاصيل الزراعية واحتمال انخفاضها في بعض الأحيان كذلك فإن الدعم السعري يمنح للمزارع الأمان والاطمئنان على عمله من التقلبات السعرية الكبيرة كما في وثيقة التامين المقدمة من شركات التامين(1) ولكن يأخذ هذا البرنامج مجاله في التطوير والتوسع ينبغي تسليط الضوء عليه من خلال وسائل الأعلام المحلية وكذلك إتباع أسلوب الإرشاد والريفي وضرورة التزام الفلاح بتطبيق الإجراءات الإدارية، أي يقرر انتمائه إلى برنامج الدعم من عدمه قبل حصاد الموسم أو القرب من حصاده لكي يحدد إذا كان الموسم جيد ينسحب وإذا لم يكن ينتمي حيث ان ذلك يؤثر على سياسة الدولة في التخطيط لمعرفة الكمية المنفق عليها وكذل يشترط من الجهات الداعمة للمزارع للحصول من حاصله على التوسع في الإنتاج واستغلال كامل الأرض إذا استوجب الأمر ذلك للحاجة الضرورية للمحصول ، إن الذي يحصل في محافظة واسط هو أن الإنتاج متدني ولا يسد الحاجة المحلية لكي يتم بيع الحاصل على الدولة من المزروعات التقليدية كالحنطة والشعير، حيث ان السوق بحاجة لحاصلاتهم، ولما كان الهدف من الدراسة التوسع في إنتاج محصول زهرة الشمس وانفراد المحافظة بين المحافظات العراقية الأخرى في زيادة الإنتاج لذلك لابد من تشجيع المزارع من خلال دعم سعر المحصول ومن الممكن ان يدعم محصول الذرة الصفراء كون الاثنين من الحبوب الزيتية والتي تستخدمها المحافظة عن غيرها.. إن الدعم السعري يؤدي إلى استقرار المزارع المشترك وتحفيز وعلى التخصص والعناية بالمحصول من اجل زيادته ودعم محصوله يكون تحدي لما يدور من مردود اقتصادي ممكن ان تبني عليه أسس تأسيس شركة صناعية تعتمد على زهرة الشمس كمادة أولية على استخلاص الزيوت النباتية، وهذا يكون محل اهتمام الشركة بالمزارعين أصحاب الحاصل مما يؤدي إلى تزويدهم باليات ومكائن حديثه لزراعة المحصول بفوائد بسيطة مشيحة لزيادة الإنتاج.\*

### الاستنتاجات والتوصيات:

إن البحث عن الدعم السعري له أهمية كبيرة حيث<sup>403</sup> تناولنا فيه دراسة مقارنة بين دعم الأسعار أو مستلزمات الإنتاج والهدف من الطرفين رفع الكفاءة وتحقيق الاستقرار، ولكن أردنا معرفة من هو الأفضل ضمن المرحلة التي يمر بها بلدنا في الوقت الحاضر ، وقد أتضح لنا أن لكل واحد ميزات وإيجابياتها ، ولكن لا تخلو من سلبيات .

إن دعم مستلزمات الإنتاج تساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج من وجهة نظر المزارع ، ولكن السلبيات تتجسد في عدم مقدرة هذا الأسلوب على تحقيق الاستقرار للدخل الزراعي والأسعار.

كما وان ارتفاع تكاليف الإنتاج في نظر المجتمع ، كون التكاليف الفعلية مازالت مرتفعة وإذا خفضت فان هذا يعني تحميل التكاليف ميزانية الدولة . وبهذا تزداد ميزانية الدولة اعباءً إضافية نتيجة لا ضافية تكلفة الدعم , كما إن الدعم غير مرتبط بالإنتاج وهذا يؤدي إلى احتمال الخسارة , ولذلك أصبحت عملية دعم أدوات الإنتاج غير مجدية اقتصاديا وليس لها فعالية اقتصادية مشجعة ضمن هذه المرحلة.

إن الدعم السعري فهو أكثر قدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة حيث ان سياسة دعم الأسعار توصلنا إلى زيادة الإنتاج الزراعي من خلال عملية تشجيع المزارع على زيادة الإنتاج حتى يحصل على ربح أكبر من زيادة إنتاجه . وبهذا يتحقق الاستقرار في الدخل بسبب الدعم السعري , وهذا يحفز عدم هجر الأرض أو التذمر من تذبذب الأسعار وبهذا يكون الدعم السعري قد حقق هدفه وبشكل أفضل من دعم أدوات الإنتاج.

### التوصيات:

- في العراق يحتاج الفلاح إلى النوعين من الدعم لغرض النهوض بالقطاع الزراعي الذي لا توجد فيه من المكائن والآليات الشيء يذكر , وبالنظر لكون دعم مستلزمات الإنتاج يكلف ميزانية الدولة الشيء الكثير , وإن العراق بحاجة إلى الموارد المالية للنهوض بالبنى التحتية في كافة المجالات الاقتصادية , فتكون توصيتنا بالدعم السعري أولاً.

. التوجه نحو الدعم السعري وفق صيغة محددة يتم وضعها قبل فترة بتقدير سعر الدعم وتكون معروفة لدى المزارعين مسبقاً قبل البدء بالإنتاج.

. تم اقتراح صيغة معينة للدعم السعري سهلة التطبيق وتعرف نتائج تطبيقها بسهولة , ولكي لا ترهق ميزانية الدولة فإن فائض الإنتاج غير الضروري لبعض المحاصيل يبتعد عن برنامج الدعم ويبقى شامل للذرة الصفراء وزهرة الشمس والحنطة والشعير .

. ممكن تطبيق هذا النموذج مستقبلاً لأي محصول ترى السياسة الزراعية في محافظ واسط دعمه وبالكميات التي ترغب بها .

### المصادر

1. د. صلاح نجيب العمر . اقتصاديات المالية العامة /مطبعة العاني .بغداد.1983ص162.
2. محمد لبيب شقير,تاريخ الفكر الاقتصادي.دار النهضة المصرية للطباعة

- والنشرص1968.
3. جون كينيث كالبريت , تاريخ الفكر الاقتصادي , الماضي صورة الحاضر , ترجمة فواد بليغ , الكويت , المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب , 2000 , ص54.
  4. النشرات الاقتصادية الصادرة من وزارة التجارة لأعوام مختلفة.
  4. محمد عجمين و محمد يونس . الموارد واقتصادياتها . بيروت . الدار الحاسبة سنة 1984 ص95- 96
  5. احمد دويدار . في علم الاقتصاد ( مكتبة الانجلو سنة 1956ص416
  6. د. محمد سلطان ابو علي . وتخصيص الموارد - دار الحاسبات المصرية 1972 ص263-264
  7. زكي شبانة . التسويق الزراعي , المعادلة الرئيسية في الاقتصاد الزراعي دار المعارف بمصر 1966 ص266 .
  8. عثمان احمد الخولي , الزراعة العربية , الاسكندرية , دار المطبوعات الجديدة , 1972, ص30-35
  9. زكي شبانة , التسويق الزراعي , المعادلة الرئيسية في الاقتصاد الزراعي , دار المعارف في مصر 1966, ص266
  10. عبد العال الصكبان - مقدمة في علم المالية العامة - ص66 - ص675 .
  11. اسعد عبود . الطرف يبحث في إلغاء تدريجي لسياسة الدعم للمواد الأساسية بحث في الانترنت.
  12. طعمة جابر البندر , سياسة دعم الأسعار الزراعية , مبرراتها , مستلزماتها , مجلة النفط والتنمية , السنة الثانية , المجلد 6 , مارس 1977 , ص24.
  13. د. جعفر طالب احمد . وقائع الندوة العلمية الأولى للعام 2006-2007 المقامة على قاعة دائرة الزراعة في واسط بالتنسيق مع كلية الإدارة والاقتصاد قسم الاقتصاد جامعة واسط الموسومة ( سبل تطوير الواقع الزراعي والثروة الحيوانية في محافظة واسط ) يوم الاثنين الموافق 12/18 بورقة تقدم بها بعنوان محددات الإنتاج الزراعي
  14. د. عبد الرحمن يسري . التحليل الاقتصادي , الإسكندرية , مؤسسة شباب الجامعة
- 1987 ص196 sant jubta , agricultural polisy for aorpain coration ( 16 )
15. عبد الرحمن يسري, التحليل الاقتصادي مصدر سبق ذكره ص ص201 و202
  16. اشرف البرري اسقاط الديون هل يمر عبر الاقتصاد العراقي صحيفة الجزيرة28/10/2003.

17. لقاء قناة الحره عراق مع رئيس اتحاد الصناعات العراقيه في يوم الاثنين برنامج برج بابل في يوم 2006/12/29
18. روبرت ليتل , أخبار اقتصادية عامة , منشورات لوس أنجلوس تايمز وواشنطن بوست , الانترنت [www.jubilceiraq.org](http://www.jubilceiraq.org)
19. جوزين بروادي , مصدر سبق ذكره ص58-59.
20. د.جعفر طالب احمد ومنتصر رشيد الناسي تقييم كفاءة إداء المصرف الزراعي العقاري بحث مقدم إلى مكتب وزير المالية في عام 1994 بطلب من الوزير في 19/8/1992.
- # مقابلة مع السيد مدير المصرف الزراعي التعاوني المركز لعام في أيلول عام 1991 السيد ضياء الخيون.
- \* يطبق هذا النموذج للدعم السعري في الولايات المتحدة الأمريكية في دعم العديد من السلع الزراعية كالقطن والقمح والشعير وحبوب الزيت وحبوب الذرة
- \* اتبع نظام التسعير بالدولار لكون الدينار العراقي الآن في طور المعالجة بسبب التضخم الحاصل في البلد واتباع سياسة جديدة من قبل محافظي البنك المركزي العراقي ولم يستقر السعر بعد ولغاية 2007/2/4
-